برنامج المناخ و المياه
الراصد العربي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

واقع الحق في المياه في العراق

في ظل التغيرات المناخية

تحليل نقدي شامل للواقع المائي في العراق وحزمة من البدائل والخيارات السياساتية القابلة للتنفيذ عبر ثلاثة مسارات متوازية: الدبلوماسية المائية، وإصلاح منظومة الإدارة الداخلية، وسياسات الحماية الاجتماعية للفئات الهشة

ملخص سياساتي ٢٠٢٦

المصدر
التقرير السابع للراصد العربي ٢٠٢٥

التصنيف
ورقة سياسات — للتداول العام

تاريخ الإصدار
تموز ٢٠٢٥

الملخص التنفيذي

يواجه العراق تهديداً وجودياً يمس أمنه القومي والغذائي؛ إذ يعتمد بنسبة ٩٣-٩٨٪ على مياه نهري دجلة والفرات الواردة من خارج حدوده. وتتشابك مع هذا التحدي ضغوط التغير المناخي الذي صنّف العراق ضمن أكثر خمس دول هشاشةً في العالم، فضلاً عن ضعف المنظومة التشريعية الداخلية، وتراجع كفاءة الري إلى ما دون ٣٠٪.

لا تمثّل هذه الأزمة تحدياً بيئياً فحسب بل أزمةً إنسانية تضرب الاقتصاد والمجتمع. تسعى هذه الورقة إلى تقديم تحليل نقدي شامل مستنداً إلى التقرير السابع للراصد العربي (٢٠٢٥)، وتطرح حزمة من الخيارات السياساتية القابلة للتنفيذ عبر ثلاثة مسارات متوازية للانتقال نحو استراتيجية وطنية شاملة

مؤشرات رئيسية

٩٣–٩٨ بالمائة
من مياه العراق تأتي من خارج حدوده
اعتماد شبه كلي على دول المنبع

٣٠ بالمائة
كفاءة نظم الري الحالية
مقارنةً بالهدف المُخطَّط البالغ ٣٥بالمائة

٣١.١ مليار م³
الواردات المائية السنوية عام ٢٠٢٣
مقابل ٤٢.٨ مليار م³ عام ١٩٩٠

٢٦،٤٨٤ ملغم/ل
تراكيز الأملاح في الفاو (٢٠٢٢)
مستوى كارثي يُهدد الحياة والزراعة

٣٩٢ لتراً/يوم
معدل استهلاك الفرد العراقي
من أعلى المعدلات على المستوى العالمي

٤٥.٤ مليون
عدد سكان العراق
في مقابل واردات مائية آخذة في التراجع

عرض الإشكالية: أبعاد أزمة الحق في المياه

ما يواجهه العراق اليوم من أزمة مائية بنيوية يهدد "الحق الإنساني في الوصول إلى مياه كافية وآمنة وميسورة التكلفة"، وهو الحق الذي أقرّته المواثيق والأعراف الدولية بوصفه شرطاً أساسياً لكرامة الإنسان. وهذه الإشكالية مركّبة متعددة الأبعاد

١ الهشاشة الجيوسياسية كدولة مصب

يعتمد العراق على ما بين ٩٨-٩٣٪ من مياه نهري دجلة والفرات من خارج حدوده، مما يجعل أمنه المائي رهينةً لمشاريع دول الجوار. وباستثناء اتفاقية ١٩٨٩ مع سوريا، يفتقر العراق إلى معاهدات مُلزمة مع تركيا وإيران، اللتين تواصلان مشاريع السد الأحادية دون التزام بالأعراف الدولية

٢ التغير المناخي مضاعفاً للمخاطر

صنّفت تقارير الأمم المتحدة العراقَ ضمن أبرز خمس دول الأكثر هشاشةً أمام تغير المناخ. سُجّل معدل حرارة سنوي بلغ ٢٧٠٩ درجة مئوية في البصرة عام ٢٠٢٠، فيما ترتفع معدلات التبخر في الخزانات والأهوار، مما يُكثّف العجز المائي قبل أي استهلاك بشري

٣ الانفجار السكاني مقابل انكماش الموارد

تراجعت الواردات المائية من ٤٢.٨ مليار م3/ سنة (١٩٩٠) إلى ٣١.١ مليار م3/سنة (٢٠٢٣)، في حين بلغ عدد السكان ٤٥.٤ مليون نسمة. يُعزّز ذلك ارتفاعُ معدل استهلاك الفرد (٣٩٢ لتراً يومياً) الناجمُ عن ثقافة استهلاكية غير مستدامة

٤ التدهور النوعي وموت أذناب الأنهار

في الفاو إلى ٢٦،٤٨٤ ملغم/لتر عام ٢٠٢٢، بعد (TDS) لم تعد الأزمة كميةً فحسب؛ إذ ارتفعت تراكيز الأملاح الذائبة الكلية أن كانت ١٣١٩ ملغم /لتر في القرنة. يُحوّل ذلك شط العرب في أجزائه الجنوبية إلى بيئة بحرية مالحة تقتل الزراعة وتسمم المياه

٥ الصراع القطاعي: الزراعة في مواجهة النفط

يستحوذ القطاع الزراعي على ٦١٪ من المياه، غير أن كفاءة الري لاتتجاوز ٣٠٪. وبالتوازي، تستهلك صناعة النفط ٣-٤ براميل ماء لكل برميل نفط، مما يُشكّل معضلةً كبرى في ظل شُح الموارد المائية، ويضع الدولة أمام معادلة صعبة بين التنمية والأمن المائي

تحليل السياسة المائية القائمة وأثرها على الحقوق الأساسية

الأثر على المياه المتاحة

بُنيت الاستراتيجية الوطنية على واردٍ مائي يبلغ ٣٥ مليار م³/سنة، غير أن العراق يفتقر إلى اتفاقيات تضمن هذه الكمية. وتعتمد السياسة على بيانات هيدرولوجية قديمة تتجاهل سيناريوهات التغير المناخي، ما جعل الدولة عاجزة عن التنبؤ بالفيضانات والجفاف

الأثر على جودة المياه

رغم وجود قوانين لحماية المياه منذ ١٩٦٧، يستمر إلقاء مياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية دون معالجة. قفزت معدلات الأملاح من ١٣١٩ ملغم/لتر في القرنة إلى ٢٦،٤٨٤ ملغم/لتر في الفاو عام ٢٠٢٢، مما جعل المياه المتاحة غير صالحة للاستخدام

الأثر على الميسورية المائية

أدى تراجع الكمية والنوعية إلى انهيار الإنتاج الزراعي وإفقار الأسر الريفية. ارتفعت كلفة المياه الصالحة للشرب لتصبح عبئاً مالياً على الفئات الهشة التي تعجز عن تأمين احتياجاتها اليومية

الأثر على العدالة الاجتماعية

تتمايز محافظات أعالي الأنهار عن مجتمعات الجنوب بحصول الأولى على حصص أكبر. تنخفض التغطية بالمياه في الريف (٧٣.٤٪) مقارنةً بالحضر (٩٣.٩٪). يدفع الشُّح الآباءَ إلى تزويج بناتهم مبكراً وإخراجهن من المدارس لتخفيف الأعباء الاقتصادية

عرض الخيارات السياساتية الممكنة

١ تدويل الملف وتسييده
الدبلوماسية المائية النشطة

رفع مستوى ملف المياه إلى الطابع الأمني السيادي المرتبط برئاسة الوزراء

ربط الاتفاقيات التجارية الضخمة (١٨.٩ مليار دولار مع تركيا، ١١.٨ مليار مع إيران) بضمان حصص مائية عادلة

تأسيس فريق تفاوضي وطني دائم من خبراء قانونيين وهيدرولوجيين

مناهضة السدود الأحادية عبر القنوات الدولية ورفضها دبلوماسياً

٢ حوكمة المياه الداخلية
الإصلاح الهيكلي والتشريعي

إقرار قانون وطني موحد للمياه يضمن صراحةً الحق الإنساني في المياه دون تمييز

مراجعة الاستراتيجية الوطنية لتتضمن سيناريوهات التغير المناخي

نفاذ قوانين مكافحة التلوث البيئي بآليات رادعة وفاعلة

مأسسة العدالة الجغرافية في توزيع المياه بين المحافظات

استبدال الري السيحي بطرق الري الحديثة (بالتنقيط والرش) لرفع الكفاءة من ٣٠بالمائة

إلزام الشركات النفطية بتدوير المياه ووقف استنزاف المياه العذبة في الحقن

الاستثمار في تحلية المياه في البصرة وحصاد مياه الأمطار

حماية الأهوار وبحيرة ساوة بخطة وطنية مستدامة

توصيات عملية وإجرائية لصنّاع القرار

المحور السيادي والدبلوماسي

١- تحويل ملف المياه إلى ملف أمني سيادي يرتبط برئاسة الوزراء مباشرة

٢- ربط الاتفاقيات الاقتصادية مع تركيا وإيران بإطلاقات مائية عادلة وملزمة

٣-تشكيل فريق وطني تفاوضي متخصص ومستقل

٤-تفعيل القنوات الدولية لرفض السياسات الأحادية في السدود

المحور التشريعي والمؤسسي

١-إقرار قانون موحد للمياه يضمن الحق الإنساني لجميع المواطنين

٢-مراجعة استراتيجية بسيناريوهات مناخية محدّثة

٣- تفعيل قوانين صيانة الأنهار بآليات تنفيذ رادعة

٤- ضمان وصول حصص مائية عادلة للمحافظات الجنوبية

المحور الفني والتقني

١- تحديث طرق الري وإطلاق قروض ميسّرة للمزارعين

٢- حظر هدر المياه العذبة في عمليات استخراج النفط

٣- توسيع محطات معالجة الصرف الصحي وإعادة التدوير

٤- بناء خطة وطنية لحماية الأهوار والأراضي الرطبة

المحور الاجتماعي والمدني

١- دعم منظمات المجتمع المدني البيئية وإشراكها في رسم السياسات

٢- برامج تنموية لوقف النزوح البيئي من الريف والأهوار

٣- الحد من التوسع العمراني الأفقي وصون الأراضي الزراعية

٤- تمكين المرأة في المجتمعات المتضررة والحد من التسرب المدرسي

الخاتمة

أثبتت البيانات الحالية أن أزمة المياه في العراق لم تعد مجرد تحدٍّ بيئي عابر، بل أزمةً سيادية تمس الأمن القومي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن الاستمرار في النهج التقليدي لإدارة موارد المياه، في ظل تفاقم تغير المناخ والضغوط الإقليمية، سيؤدي حتماً إلى كوارث اجتماعية وبيئية أعمق، مهدداً بنزوح السكان من المناطق الريفية، ومفاقمة هشاشة الفئات المهمشة كالنساء، وتأجيج الصراعات الداخلية

لذا، بات الانتقال إلى نهج شامل ضرورةً ملحّة؛ نهجٌ قائم على دبلوماسية مائية استباقية تستفيد من الضغوط الاقتصادية، إلى جانب إصلاحات تشريعية ومؤسسية داخلية تُحسّن كفاءة استخدام المياه وتحدّ من الهدر وسوء الاستخدام. إن حماية حق الإنسان في المياه وضمان التوزيع العادل للموارد حجرُ الزاوية لاستقرار العراق وتحقيق تنميته المستدامة

جمعية حماة نهر دجلة
Tigris River Protectors Association
annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية